كلمة السيدة آمنة بوعياش

رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

مائدة مستديرة للخبراء حول

"مشروع قانون المسطرة الجنائية"

13 أبريل 2019

مساء الخير؛

السيدات والسادة؛

الصديقات والأصدقاء؛

بعد اللقاء التواصلي ليوم أمس حول إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب وتقديم المرتكزات القانونية لاستقلالها المالي والوظيفي، فإننا نلتقي اليوم مجددا للتأكيد على التزامنا، كمسؤولين لتدعيم المرتكزات التشريعية الضرورية.

فمرحبا بكم، باعتباركم شركاء ومسؤولين على نجاح القطيعة من مناهضة التعذيب إلى الوقاية منه.

فشكرا لمساهمتكم العلمية والتزامكم الفكري لإغناء ليس فقط تصور المجلس الوطني، بل واقتراحات المدافعين على كرامة الأشخاص المحرومين من حريتهم.

الحضور الكريم؛

لقد شكل قانون المسطرة الجنائية الصادر سنة 2002، خطوة هامة في حينه من حيث أنه أقر العديد من الضمانات لفائدة الأشخاص المشتبه بهم في جميع مراحل المحاكمة بما في ذلك البحث التمهيدي، وتعززت المسطرة الجنائية بعد ذلك بعدد من المراجعات.

إن بلادنا تعيش دينامية حقوقية تعكس دينامية المجتمع بالمطالبة وإعمال حقوقه وبانضمامها، وانخراطها بمنظومة حقوق الإنسان، كما أكد دستور 2011، على هذه المرجعية الحقوقية، كتعاقد بين المغاربة في تدبير شؤونهم وفي بلورة قوانينهم.

وكان لميثاق إصلاح منظومة العدالة دوره لتوضيح هذا الإطار المرجعي، انطلاقا من هذا التعاقد ومن دينامية البلد.

لقد ارتأينا، أن نلتقي ضمن مختصين وفاعلين للتأكيد، جماعة على الجوانب الأساسية والمستوجبة للتعديل وتشخيص مكامن النقص أو القصور، أو صياغة مقتضيات اعتمادا على توصيات تقارير أو دراسات تهم الإشكاليات الأكثر ترددا في متابعتها من حيث إعمال المسطرة الجنائية.

إن اختيار بلدنا واضح، فرغم حالات أزمة تدبير لبعض القضايا، فتدعيم بناء دولة القانون هو الأصل وهو الهدف.

وقانون المسطرة الجنائية، يمثل ترجمة، هذا الاختيار، وعلى أساسه يتم تقييم إعمال دولة الحق والقانون وحماية كرامة المواطن، خلال الحراسة النظرية، وعبر شروطها وظروفها، والاعتقال الاحتياطي والحق في الصمت، وفضاء التحقيق ودور النيابة العامة وشروط المحاكمة العادلة.

السيدات والسادة؛

إن نقاشنا وتداولنا اليوم، هو ليس فقط لإغناء تصورات المجلس الوطني، بل هو ترجمة لالتزامنا وانشغالنا بالمقاربة والحوار لبلورة ملاحظات ومقترحات حول مشروع المسطرة الجنائية بما يتلاءم مع المقتضيات الدستورية ومع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة.